

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني وعملية المفاوضات في ضوء جمود المفاوضات

واحتمالات المصالحة

د. احمد رأفت غضية- رئيس قسم الجغرافيا- جامعة النجاح الوطنية، ورئيس الجمعية الجغرافية الفلسطينية

مقدمة

لا يمكن عزل النظام السياسي في أي وحدة جغرافية في العالم عن التاريخ السياسي لتلك الوحدات، خاصة ان الوحدات السياسية على الارض في تفاعل مستمر، ويأخذ هذا التفاعل شكل التأثير والتأثير. ان شكل التأثير والتأثير وقوته وطبيعته واتجاهاته تعتمد الى حد كبير على خصائص تلك الوحدات بشريا وطبيعيًا واقتصاديًا، وميزان القوى بين تلك الوحدات.

ان فلسطين كانت جزء من الدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى عندما وقعت تحت الاحتلال البريطاني، فهبت الجماهير الفلسطينية للدفاع عن الارض والوطن رمز عزتهم وكرامتهم ومصدر رزقهم وعيشهم، خاصة بعد ان ايقن الناس ان نوايا بريطانيا استعمارية، وتقدم التسهيلات لهجرة اليهود الى فلسطين، ونقل الاراضي اليهم بكافة الاساليب.

طغت النزعة الوطنية القطرية في هذه الفترة الممزوجة بروح جهادية اسلامية، خاصة ان معظم الوطن العربي كان يزرع تحت نير الاستعمار الاوروبي، ويقاوم من اجل الخلاص والتحرر، واستمر النضال الوطني بكافة اشكاله ضد بريطانيا من جهة وضد الصهاينة الغاصبين من جهة اخرى حتى عام 1948 (عام النكبة) عندما سيطر اليهود على 78% من مساحة فلسطين الانتدابية.

بعد عام 1948 تشكلت العديد من الحركات السياسية الفلسطينية لمواصلة الكفاح ضد الحركة الصهيونية وتحرير فلسطين، وتبنت هذه الحركات ايدولوجيات تراوحت بين الوطنية والقومية والاسلامية، وساد المد القومي المعادي للامبريالية والاستعمار في هذه الفترة (فترة الخمسينيات والستينيات وحتى اواسط السبعينيات) بزعامة مصر وسوريا.

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 وانضوى تحت لوائها العديد من القوى والفصائل الفلسطينية بتوجهات فكرية متعددة، وقد هيمنت حركة فتح على المنظمة وفتحت ابوابها لكافة ابناء الشعب الفلسطيني والعربي وفق نظرة علمانية، ولاقت الحركة قبولا ودعمًا من معظم الدول العربية. وأخذت المنظمة على عاتقها حمل المسؤولية تجاه فلسطين والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وتبنت المنظمة عام 1974 مشروع اقامة دولة ديمقراطية علمانية على ارض فلسطين الانتدابية، الا انها وبعد التطورات السياسية في المنطقة وخروج المنظمة من لبنان، تبنت المنظمة مشروعًا آخر عام 1988 يقوم على اساس اقامة دولة فلسطينية على اراضي عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. في هذه الفترة ونتيجة لفشل المشروع القومي العربي، ظهر الاسلام السياسي بقوة على الساحة العربية ومنها الساحة الفلسطينية وخاصة حركة الاخوان المسلمين.

في اواخر عام 1987 اندلعت الانتفاضة الاولى (انتفاضة الحجارة)، وقادتها في البداية فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، الا انه وبعد مرور فترة وجيزة على الانتفاضة، شكلت حركة الاخوان المسلمين جناحًا مقاومًا في فلسطين بإسم حركة المقاومة الاسلامية (حماس)، وقد شاركت في الانتفاضة بشكل فاعل ومؤثر وأصبحت منافسة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

اتفاقية اوسلو وافرزاتها

في عام 1993 وقعت منظمة التحرير الفلسطينية مع اسرائيل اتفاقًا مرحليًا لمدة خمس سنوات عرف باتفاقية اوسلو، يقضي بإقامة سلطة فلسطينية على اجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة وبصلاحيات محدودة، بحيث تبقى السيادة الحقيقية على الارض للاحتلال الاسرائيلي، على ان يتم خلال الخمس سنوات التفاوض على قضايا الوصع النهائي. لم تنفذ اسرائيل بنود الاتفاقية في حين قامت السلطة الفلسطينية بتنفيذها بشكل كامل، وحاولت اسرائيل ان تجعل من الاتفاق اتفاقًا امنيًا فقط، واستمرت في بناء المستوطنات ومصادرة الاراضي وهدم البيوت واقامة الحواجز والاعتقالات، ولم تفضي المفاوضات الى اتفاق نهائي.

في عام 1996 جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ولم تشارك بها حركة حماس او قوى اليسار واقتصرت على حركة فتح وبعض المستقلين، وفاز ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالانتخابات.

مع استمرار تعثر المسار التفاوضي، مال الشارع الفلسطيني الى التشدد وضعف ايمانه بإمكانية تحقيق السلام مع اسرئيل عبر التفاوض الثنائي، وازدادت قوة حركة حماس ومؤيدوها في الشارع الفلسطيني.

في عام 2000 انهارت المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وزادت اسرئيل من استفزازاتها للفلسطينيين، واقدم شارون على اقتحام المسجد الاقصى، مما ادى الى اندلاع الانتفاضة الثانية وعرفت بانتفاضة الاقصى، وقد اخذت اشكالا متعددة، امعنت فيها اسرئيل بتقتيل الفلسطينيين ودمرت مقرات السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، مما اضطر الفلسطينيين استخدام السلاح للدفاع عن حياتهم، وحوصر الرئيس ياسر عرفات في مقره برام الله.

أصبح الرئيس ياسر عرفات غير مرغوب به امريكا واسرائيليا، ومورست عليه شتى انواع الضغوط، وفرض عليه عام 2003 تعديل القانون الاساسي واستحداث منصب رئيس للوزراء يكون مسؤولا امام رئيس السلطة والمجلس التشريعي بهدف تقليص صلاحياته. بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 11 تشرين ثاني 2004، جرت الانتخابات الرئاسية عام 2005 فاز بها محمود عباس ابو مازن خلفا للراحل ياسر عرفات.

في عام 2006 جرت الانتخابات التشريعية، شاركت فيها حركة حماس ومختلف القوى الفلسطينية الى جانب حركة فتح، وفازت حركة حماس بالانتخابات، وكلفت بتشكيل الوزارة العاشرة، واصبحت الحكومة والمجلس التشريعي بيد حركة حماس، في حين بقيت الرئاسة بيد حركة فتح.

في ظل عدم وجود برنامج سياسي موحد للحركتين تفاقمت العلاقة بين مؤسسة الرئاسة من جهة والحكومة والمجلس التشريعي من جهة اخرى، وتداخلت الصلاحيات، وبرزت الازمة بين الحركتين بشكل واضح، وحوصرت حماس اقتصاديا وسياسيا نظرا لعدم انسجام توجهاتها السياسية مع محددات اتفاقية اوسلو ورؤى بعض القوى الإقليمية والمجتمع الدولي وامريكا واوروبا، على الرغم من ادراك حماس بأن السلطة برمتها هي نتاج تلك الاتفاقية، وتأجج الصراع على السلطة وانعكس ذلك سلبا على العلاقات الداخلية الفلسطينية والنسيج الاجتماعي، وشهد النظام السياسي الفلسطيني ازمة حقيقية. أما بالنسبة لقوى اليسار

الفلسطيني فقد شهدت تراجعاً واضحاً ولم تتمكن من تشكيل تيار ثالث نظراً لصعود تيار الإسلام السياسي بشكل لافت والتيار الوطني ولكن بوتيرة أقل، وعدم قبول الأيديولوجيات التي تتبناها تلك القوى، في ظل تراجع نموذج الدولة الاشتراكية والتحولات الاجتماعية العميقة التي يشهدها العالم نتيجة ثورة الاتصالات والمعلومات. أما المستقلون السياسيون فقد لعبوا دور الوسيط الضعيف، ولم يتمكنوا من طرح حل يرضي الحركتين.

وعلى الرغم من ظهور العديد من المبادرات لحل الأزمة مثل وثيقة الوفاق الوطني واتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن التوتر طغى على العلاقة بين الحركتين.

في صيف 2007 قامت حركة حماس بالسيطرة بقوة السلاح على قطاع غزة مما أدى إلى سقوط ضحايا، وسيطرت الحركة على جميع المؤسسات التابعة للسلطة، مما اعتبرته حركة فتح وقوى فلسطينية أخرى انقلاباً دموياً، فقام الرئيس فوراً بإقالة الحكومة وتشكيل حكومة انقاذ برئاسة سلام فياض، فأصبح لدى الشعب الفلسطيني حكومتان، واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة.

شكل هذا التطور الخطير انعطافاً حاداً في العلاقات الفلسطينية الداخلية، وأحدث انقساماً حقيقياً بين أبناء الشعب الواحد، وعرض القضية الفلسطينية لخطر استراتيجي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وحرف بوصلة الصراع عن اتجاهها الصحيح، وسمح بالتدخل الخارجي بالشأن الفلسطيني، وعرض القرار الفلسطيني المستقل للخطر.

استطاعت حركة حماس أن تصمد اقتصادياً وأمنياً بفضل دعم بعض القوى الإقليمية لها، وخاصة قطر وإيران وسوريا، بالإضافة إلى استمرار السلطة الفلسطينية بدفع المخصصات المالية الخاصة بقطاع غزة.

ما بين عامي 2007 و2014 جرت محاولات عديدة لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني رعتها بعض العواصم العربية أهمها القاهرة والدوحة والرياض، إلا أن هذه المحاولات لم تتجح لأسباب داخلية وخارجية. وشنت إسرائيل خلالها ثلاثة حروب على قطاع غزة (2008-2009، 2012، 2014)، وسقط خلال هذه الحروب الثلاثة آلاف الشهداء والجرحى ودمرت آلاف المنازل.

شهد عدد من الدول العربية ثورات وانقلابات فيما عرف بالربيع العربي، ابتداءً من تونس في أواخر عام 2010 ثم تلتها مصر وليبيا واليمن وسوريا، إضافة إلى الوضع غير المستقر في العراق، بعضها انتهى بتغيير الأنظمة والبعض الآخر لا زال مستمراً.

اعلنت السلطة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية موقف الحياد من الاحداث التي تشهدها البلدان العربية، مستفيدة من تجربتها ومواقفها من احتلال العراق للكويت عام 1991 والنتائج السلبية التي ترتبت على الشعب الفلسطيني. اما حركة الاخوان المسلمين فقد شاركت بقوة في الاحداث وخاضت انتخابات في تلك الدول وفازت بها. ونظرا للعلاقة العضوية التي تربط حماس بحركة الاخوان المسلمين فقد زجت بنفسها وتدخلت بشكل مباشر وأعلنت مواقف منحازة.

فتر توجه حماس نحو المصالحة بعد فوز حركة الاخوان المسلمين بالانتخابات المصرية، وأصبحت في موقع القوة من الناحية الجيوسياسية بحكم مجاورة قطاع غزة لمصر، وتوقعت حركة حماس ان يفك الحصار عن القطاع بسرعة، الا ان الاعتبارات السياسية في المنطقة وعلى رأسها التدخل المباشر لأمريكا أبقي الحصار على القطاع كما كان عليه في عهد الرئيس الاسبق حسني مبارك تقريبا.

لم يستمر حكم الاخوان المسلمون لمصر طويلا بزعامة محمد مرسي، وسيطر الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي على مقاليد الحكم في 30 حزيران 2013، وجرت الانتخابات الرئاسية في الفترة 15-19 ايار 2014، فاز فيها السيسي بلا منازع، ولم تشارك حركة الاخوان المسلمين بالانتخابات.

ساعت العلاقات بين النظام المصري الجديد بزعامة السيسي وحركة حماس نظرا لاعتبار حركة حماس حليفا عضويا لحركة الاخوان المسلمين، واتهام النظام المصري للحركة بالتدخل بالشؤون الداخلية لمصر، وقامت مصر بهدم عدد كبير من الانفاق بين قطاع غزة ومصر، والتي تستخدمها الحركة للتخفيف من اثر الحصار المفروض على القطاع.

ساعت العلاقات ايضا بين حركة حماس والنظام السوري، نظرا لاتهام النظام للحركة بالوقوف الى جانب المعارضة المسلحة على الرغم من اعلانها الحياد، وخرجت حماس سياسيا من سوريا في مطلع عام 2012، وكان ذلك بضغط من كل من قطر وتركيا، وأثر هذا ايضا سلبا على علاقة حركة حماس مع ايران. الا ان جناحا في حركة حماس ابقى على علاقات جيدة مع ايران، مما ساهم في استمرار تدفق السلاح الايراني الى الحركة.

تبلورت المحاور السياسية في المنطقة بصورة واضحة تماما، فهناك حركة حماس وقطر وتركيا من جهة، وهناك السلطة الفلسطينية ممثلة بحركة فتح ومصر والاردن من جهة ثانية وهناك حزب الله وسوريا وايران من الجهة الثالثة.

بدأ الحصار يشدد على حركة حماس، ولم تعد الحركة قادرة على دفع رواتب الموظفين في القطاع، فمالت الحركة الى المصالحة مع حركة فتح، وشكلت حكومة الوفاق برئاسة رامي الحمد الله في مطلع حزيران 2014، ولم يمر سوى اقل من اسبوعين تقريبا حتى حدثت عملية خطف المستوطنين الثلاثة في منطقة الخليل، ولم تعلن اي جهة مسؤوليتها عن عملية الخطف، واتهمت اسرائيل حركة حماس بالعملية، وأدانت السلطة الفلسطينية العملية، وشعرت بالارتياح لعدم تبني حماس للعملية، من اجل المضي قدما في مشروع المصالحة وانهاء الانقسام الفلسطيني. الا انه تبين لاحقا ان منفذي العملية هم من حركة حماس، مما اعطى اسرائيل الذرائع لشن حربها على قطاع غزة بتاريخ 8 تموز حتى 26 اب 2014.

الحرب على غزة 8 تموز الى 26 اب 2014

ان الحرب الاخيرة كانت مختلفة عن سابقتها، من حيث العنف الشديد الذي مارسته اسرائيل واستهداف المدنيين من جهة، ومن حيث الصمود الاسطوري للشعب وقوى المقاومة من ناحية اخرى، بالاضافة الى انعدام الامن تماما للاسرائيليين بفعل الصواريخ التي وضعت ملايين الاسرائيليين في دائرة الاستهداف، والتف الشعب الفلسطيني في الوطن والشثات حول المقاومة، وارتفعت قوة حركات المقاومة بين الجماهير وخاصة حركة حماس. ويعد هذا التحول في اساليب المقاومة نقلة نوعية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يمكن أن يبنى عليه.

وقعت اسرائيل مع القوى الفلسطينية مجتمعة اتفاقا لوقف اطلاق النار في القاهرة وفقا لمشروع تقدمت به مصر، على ان تستكمل الجلسات في القاهرة لاحقا لاستكمال تنفيذ باقي بنود الاتفاق، الا ان اسرائيل تماطل حتى الان كعادتها للتهرب من التنفيذ. كما عقد مؤتمر دولي في القاهرة من اجل اعادة اعمار قطاع غزة رصد له ما يزيد على 4 مليار دولار، الا انه حتى الان لم تتم خطوات جدية على طريق اعادة الاعمار، وهذا يعود الى خلافات في الية العمل والتنفيذ من جهة، وتلكؤ الجهات المانحة الوفاء بتعهداتها المالية.

المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية

استنفذت القيادة الفلسطينية جميع الوسائل لإنجاح المفاوضات مع اسرائيل، وعقد اتفاق يفضي الى انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي المحتلة عام 1967 واقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وحل باقي قضايا الوضع النهائي وخاصة قضية اللاجئين والمستوطنات والمياه. وسارت السلطة

الفلسطينية بمرونة كبيرة واستجابت الى الطلبات الامريكية بتمديد المفاوضات اكثر من مرة. الا ان اسرائيل مضت في مخططاتها الاستيطانية الاستعمارية، وتقدمت بشروط وطلبات جديدة من السلطة الفلسطينية وعلى راسها الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل.

رفضت السلطة الفلسطينية الطلب الاسرائيلي رفضا قاطعا، نظرا لما يترتب عليه من اضرار جسيمة بالقضية الفلسطينية، وخاصة بما يتعلق بمصير مليون ونصف المليون فلسطيني في اراضي عام 1948، ورأت في الطلب ايضا غلوا في العنصرية القائمة على الدين.

أدركت القيادة الفلسطينية ان لا جدوى من المفاوضات الثنائية مع اسرائيل، وأن الادارة الامريكية منحازة تماما الى اسرائيل ولا امل في تغيير موقفها، ولا بد من تدخل دولي مباشر في حل الصراع، وبدأت تحشد سياسيا من اجل الاعتراف بفلسطين دولة مستقلة على حدود عام 1967 والقدس الشرقية عاصمة لها، واعترف العديد من البرلمانات في العالم، وخاصة برلمانات دول غربية اوروبية بالدولة الفلسطينية، وتقدمت منظمة التحرير الفلسطينية والجامعة العربية بتاريخ 2014/12/30 الى مجلس الامن بمشروع قرار للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 والقدس الشرقية عاصمة لها، ووضع سقف زمني للمفاوضات لتحقيق ذلك، الا ان مشروع القرار قد فشل بضغط من واشنطن على الاعضاء، وحصل المشروع على 8 اصوات فقط من اصل 15.

اتبعت السلطة الفلسطينية هذه الخطوة بخطوة اخرى وهي الانضمام الى المنظمات الدولية بما فيها محكمة الجنايات الدولية على طريق محاسبة اسرائيل على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وتفكر السلطة الفلسطينية بإعادة طرح مشروع القرار مرة اخرى.

العوامل والظروف المؤثرة على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني

مما سبق يمكن رصد الاستنتاجات التالية:

فيما يخص الجانب الاسرائيلي:

1. لا يوجد في الاستراتيجية الاسرائيلية أي خطط للانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

2. لا يوجد في الاستراتيجية الاسرائيلية أي خطط للانسحاب من القدس الشرقية، بل تعمل على تعزيز تهويدها بكافة الوسائل.

3. لا يوجد في الاستراتيجية الاسرائيلية أي خطط لوقف الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية بما فيها القدس، بل تعمل على تعزيزه وخاصة في المناطق ذات الاهمية الجيوسياسية الخاصة مثل الاغوار.

4. هناك خطط في الاستراتيجية الاسرائيلية تقضي بالتخلص من التجمعات السكانية الفلسطينية الكبيرة في فلسطين 1948، وخاصة منطقة المثلث عن طريق تبادل الاراضي.

5. هناك خطط للابقاء على حالة الانقسام الفلسطيني، من خلال الابقاء على حكم حماس لقطاع غزة وفتح للضفة الغربية.

6. هناك خطط في الاستراتيجية الاسرائيلية (خيار اخير) للانفصال احاديا عن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية مع ابقاء سيطرتها على معظم الاراضي، كما فعلت في قطاع غزة.

- فيما يخص الجانب الفلسطيني:

1. استطاع الجانب الفلسطيني ان يحقق انجازات سياسية على الصعيد العالمي من خلال الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو في الامم المتحدة في 2012/11/29، وبذلك يرقى القرار مرتبة فلسطين من كيان غير عضو إلى دولة غير عضو، مما اتاح الفرصة امام فلسطين للانضمام الى المنظمات الدولية.

2. ادراك الجانب الفلسطيني على المستويين الشعبي والرسمي بأن اسرائيل على المستويين الشعبي والرسمي تزداد تطرفا، وأنها غير جادة بتحقيق السلام مع الفلسطينيين.

3. ادراك الفلسطينيين على المستويين الشعبي والرسمي بأن الولايات المتحدة ليست وسيطا نزيها، وأنها منحازة الى اسرائيل بشكل تام.

4. هناك اشارات تدلل على وصول كل من حركة فتح وحماس الى قناعة بضرورة انهاء حالة الانقسام، والاتفاق على استراتيجية جديدة تحقق الوحدة وتحول دون بروز شبح الانقسام مرة اخرى.

5. هناك تيارات في حركتي فتح وحماس رافضة للمصالحة ومستفيدة من حالة الانقسام، وتبذل جهودا للحيلولة دون تحقيق المصالحة.

6. هناك تغييب لرأي الشارع الفلسطيني والقوى الاخرى والفصائل في القرارات المصيرية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

7. لا زالت حالة الاستقطاب الاقليمية والدولية تؤثر سلبا على القرار الفلسطيني المستقل، وتحول دون التقدم في موضوع المصالحة.

8. لا زالت حركة حماس تتأثر في نهجها السياسي بحركة الاخوان المسلمين، على الرغم من نفيها ذلك، وهذا يخلق تناقضا جذريا بينها وبين حركة فتح.

- فيما يخص الوضع العربي:

1. تعيش دول كبيرة في الوطن العربي منذ عام 2010 حالة من الفوضى والافتتال الداخلي، بدأت بهدف تغيير الانظمة السياسية، وتطورت لتأخذ الطابع الطائفي والمذهبي في بعضها، أدى الى اضعاف قوة الجيوش العربية في هذه الدول.

2. انشغال العرب بأوضاعهم الداخلية عن القضية الفلسطينية.

3. ضعف اداء الجامعة العربية وتعرضها للتجاذبات الاقليمية والدولية.

4. قيام بعض الدول العربية بدور الميسر لتنفيذ السياسات الاستعمارية في المنطقة.

- فيما يخص الوضع الدولي:

1. هناك تعاطف شعبي كبير مع القضية الفلسطينية، انعكس ذلك ايجابيا على

موقف البرلمانات في بعض الدول الغربية الفاعلة على الساحة الدولية، واعترافها

بفلسطين كدولة مستقلة على حدود 1967 والقدس الشرقية عاصمة لها.

2. لا زالت امريكا اللاعب الرئيسي في المنطقة ومسيطر على ملف الصراع العربي الاسرائيلي.

3. ضعف الدور السياسي لأوروبا واقتصره على الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية لضمان عدم انهيارها.

4. بروز روسيا مرة اخرى كلاعب مهم في المنطقة، ولكن لم يرقى الى ما كان عليه قبل انهيار الاتحاد السوفييتي السابق.

في ضوء ما تقدم، يمكن وضع اكثر من سيناريو لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني:

1. نجاح جهود المصالحة واجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ولهذا السيناريو شروط موضوعية اهمها:

- ترميم العلاقة بين حركة حماس ومصر، وهذا يتطلب تغيير في علاقة النظام المصري مع حركة الاخوان المسلمين، اما من خلال تخلي الحركة عن نشاطاتها المعادية للنظام والقبول بالوضع القائم، وعدم المطالبة بعودة الرئيس السابق محمد مرسي، او بحدوث تغييرات سياسية دراماتيكية في نظام الحكم في مصر.

- ترميم العلاقة بين النظام المصري وكل من تركيا وقطر كداعمين رئيسيين لحركة الاخوان المسلمين وحماس.

- تمكين حكومة التوافق برئاسة رامي الحمد الله من اداء عملها كحكومة لجميع الفلسطينيين، وخلق حالة من الثقة المتبادلة بين حركتي فتح وحماس.

- الاتفاق على استراتيجية عمل واضحة وتفصيلية بين جميع القوى الفلسطينية وخاصة حركتي حماس وفتح، في ظل عدم جدوى استراتيجية التفاوض بصورتها الحالية.

2. فشل جهود المصالحة وبقاء الوضع القائم وتفاقمه وتعزيز انفصال قطاع

غزة عن الضفة الغربية:

- هذا ما تسعى إليه إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك من خلال إيهام حركة حماس بأنها قادرة على تدبر أمرها بدون شراكة مع القوى الفلسطينية الأخرى وخاصة حركة فتح، ويتم ذلك عن طريق الإيعاز لبعض الدول العربية ودول أخرى موالية للولايات المتحدة بدعم حركة حماس اقتصاديا بالحد الأدنى الذي يضمن استمرارهم في حكم قطاع غزة (الإبقاء على الحركة في غرفة الإنعاش وتزويدها بالجلوكوز اللازم لإبقائها على قيد الحياة).

ونفس الشيء ينطبق على السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث تقوم السياسة الغربية تجاهها على إبقائها أيضا في غرفة الإنعاش، وتأمين الرواتب في حالة انسجام سياسة السلطة مع السياسة الأمريكية القائمة على وجوب تأقلم السلطة مع الوضع القائم والتعايش في ظل الاحتلال، والاكتفاء بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وغض البصر عن الإجراءات الإسرائيلية الجيوسياسية، وتكريس الوظيفة الأمنية للسلطة الفلسطينية.

- بهذا تبقى غزة في حالة ضعف، وكلما حاولت بناء قدراتها تقوم إسرائيل بشن حرب تعيدها سنوات إلى الوراء، وتبقى أيضا الضفة الغربية ضعيفة، وعدم السماح بتحويل المقاومة من مقاومة شعبية سلمية ضعيفة إلى مقاومة مسلحة فاعلة.

3. حل السلطة الفلسطينية

- هذا ما تلوح به السلطة الفلسطينية باستمرار، كلما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، كان آخرها تصريحات صائب عريقات الذي أكد فيها بأن السلطة هي وسيلة لتحقيق الاستقلال والدولة للشعب الفلسطيني، وإذا لم تعطى الفرصة لها للقيام بذلك فعلى الاحتلال أن يتحمل مسؤولياته في الأراضي المحتلة.

- من المرجح إذا ما نفذت السلطة الفلسطينية تهديداتها أن تعلن إسرائيل الانفصال عن الفلسطينيين في الضفة الغربية من جانب واحد والانسحاب من مناطق محدودة، على غرار فعلت في غزة عام 2005 دون التوقيع على أي اتفاق مع الفلسطينيين، هروبا من تحمل المسؤولية من جهة، وترك الباب مفتوحا أمامها لإعادة احتلالها وقت الضرورة.

رأي الكاتب:

إن السيناريوهات السابق ذكرها كلها خطيرة على القضية الفلسطينية، بما فيها سيناريو تحقيق المصالحة وإجراء الانتخابات، حيث أن الانتخابات في ظل الاحتلال لا يمكن أن تكون ديمقراطية ونظيفة، وسوف ينتج عنها فوز احد الفريقين فتح لو حماس. وهناك قضايا داخلية يستحيل التغلب عليها وخاصة ملف الأجهزة الأمنية، وإستراتيجية العمل والمقاومة، والمحاور السياسية الإقليمية والدولية. وبالتالي من المرجح أن يعود الاقتتال الداخلي على السلطة ولكن بصورة ربما تكون اشد مما حدث عام 2007.

كما إن الإبقاء على حالة الانقسام الحالية يعطي إسرائيل الفرصة الاستمرار في إجراءاتها الجيوسياسية الهادفة إلى رسم الصورة النهائية للأرض والسكان بالطريقة التي تريدها والتي تحول دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية بالمعنى السياسي لمفهوم الدولة.

أما بالنسبة إلى سيناريو حل السلطة فهو أيضا خطير من حيث انه يعطي الفرصة لإسرائيل لفك ارتباطها بالفلسطينيين كما فعلت في غزة، وبالتالي تقلل من الضغط السياسي الدولي عليها من خلال إيهام العالم بأنها انسحبت من الأراضي المحتلة ولم تعد قوة احتلال. من ناحية أخرى فان هذا السيناريو سوف ينهي حالة الانقسام ويعيد توجيه البوصلة نحو الاحتلال الإسرائيلي،

أرى بان السيناريو المتوازن الذي يمكن أن يوحد الفلسطينيين ويعيد للقرار الفلسطيني استقلاليته، ويصح اتجاه البوصلة نحو مقاومة الاحتلال، ويعيد الحشد الشعبي الفلسطيني والعربي هو: تحقيق المصالحة وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها وانضواء كافة القوى الوطنية والإسلامية تحت لوائها وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وتشكيل قيادة موحدة للشعب الفلسطيني تعمل على إدارة الصراع مع إسرائيل وفق إستراتيجية توافقية مقبولة إقليميا ودوليا.

المراجع:

1. مؤسسة مواطن (2010)، طبيعة النظام السياسي الفلسطيني والتداول السلمي للسلطة، رام الله، فلسطين.

2. عيسى، محمد عصام (2012)، موقع النظام السياسي الفلسطيني من النظم النيابية في العالم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

3. ابراش، ابراهيم (2003)، النظام السياسي الفلسطيني بين مرحلتين، ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، <http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=193>
4. هلال، جميل (1998)، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بالاشتراك مع مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
5. البرغوثي، مصطفى (2009)، مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والافاق السياسية الممكنة-مستقبل ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني، المبادرة الوطنية الفلسطينية، <http://www.almubadara.org/new/details.php?id=113>
6. الدجني، حسام (2014)، معضلة النظام السياسي الفلسطيني، فلسطين اون لاين، <http://felesteen.ps/details/news/>
7. ابو طه، علاء (2006)، ملامح النظام السياسي الفلسطيني بعد التسوية واشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، دنيا الوطن، <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/37718.html>
8. مبارك، زكي يوسف (2014)، اعادة النظر في النظام السياسي الفلسطيني، الكوفية، <http://kofiapress.net/main/article/40328>

